



United Nations
Educational, Scientific and
Cultural Organization

Organisation
des Nations Unies
pour l'éducation,
la science et la culture

Organización
de las Naciones Unidas
para la Educación,
la Ciencia y la Cultura

Организация
Объединенных Наций по
вопросам образования,
науки и культуры

منظمة الأمم المتحدة
للتربية والعلم والثقافة

联合国教育、
科学及文化组织

23 GA

التراث العالمي

WHC/21/23.GA/11

باريس، 27 أكتوبر/تشرين الأول 2021

الأصل: باللغة الإنجليزية

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

الدورة الثالثة والعشرون للجمعية العامة للدول الأطراف في الاتفاقية الخاصة بحماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي

باريس، مقر اليونسكو
نوفمبر/تشرين الثاني 2021

البند رقم 11 من جدول الأعمال المؤقت: تحديث وثيقة سياسة العمل المناخي للتراث العالمي

الملخص

تقدم هذه الوثيقة نظرة مفصلة للمنهج المتبع في تحديث وثيقة 2007 للسياسة حول آثار التغير المناخي على ممتلكات التراث العالمي، وموجزاً للتعليقات التي وردت من أعضاء اللجنة بناء على طلب لجنة التراث العالمي في جلستها الرابعة والأربعين الموسعة (فوجو/عبر الانترنت، 2021) (القرار رقم **44 COM 7C**).

يجب قراءة هذه الوثيقة جنباً إلى جنب مع الوثيقة WHC/21/23.GA/INF.11، التي تحتوي على المسودة المنقحة لوثيقة السياسة.

مشروع القرار رقم: 23 GA 11، انظر القسم "ثالثاً".

أولا الخلفية

1. لقد أصبح التغير المناخي أحد التهديدات الهامة على ممتلكات التراث العالمي، لما له من آثار محتملة على قيمتها العالمية الاستثنائية، بما في ذلك اكتمالها وأصالتها، وقيمتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى المحلي.
2. ولقد استرعت مشكلة آثار التغير المناخي على التراث العالمي انتباه لجنة التراث العالمي عام 2005 عندما أثارها مجموعة من المنظمات والأفراد المعنيين. وبالتالي، أنت اليونسكو في طليعة القائمين باستكشاف وإدارة آثار التغير المناخي على التراث العالمي. عام 2006، وتحت إشراف لجنة التراث العالمي بجانب الهيئات الاستشارية للجنة التراث العالمي (الاتحاد العالمي لصون الطبيعة (IUCN)، المجلس الدولي للمعالم والمواقع (ICOMOS) والمركز الدولي لدراسة صون وترميم الممتلكات الثقافية (ICCROM)) ومجموعة عمل واسعة من الخبراء، أعدت اليونسكو تقريراً بعنوان "توقع آثار التغير المناخي على التراث العالمي وإدارتها"، وكذلك "استراتيجية دعم الدول الأطراف في الاتفاقية لتنفيذ استجابات الإدارة الملائمة". تبع ذلك مجموعة من دراسات حالات إفرادية لتأثير التغير المناخي على التراث العالمي. قاد هذا العمل إلى تبني الجمعية العامة للدول الأعضاء في اتفاقية التراث العالمي عام 2007 وثيقة السياسة حول آثار التغير المناخي على ممتلكات التراث العالمي (المشار إليها في هذه الوثيقة بـ"وثيقة السياسة").
3. ومنذ تبني وثيقة السياسة، تلقت لجنة التراث العالمي عددا كبيرا من التقارير حول حالة صون ممتلكات التراث العالمي المتأثرة بالتغير المناخي. وفي عام 2017، كررت لجنة التراث العالمي التأكيد على أهمية اتخاذ الدول الأعضاء الخطوات الطموحة من أجل تنفيذ اتفاق باريس حول اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC) من خلال "الإبقاء على ارتفاع متوسط درجة الحرارة العالمية في حدود أقل بكثير من درجتين مئويتين فوق مستويات ما قبل الحقبة الصناعية ومواصلة الجهود الرامية إلى حصر ارتفاع درجة الحرارة في حد لا يتجاوز 1.5 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الحقبة الصناعية، تسليماً بأن ذلك سوف يقلص بصورة كبيرة مخاطر تغير المناخ وآثاره".
4. وإدراكاً منها بأن معرفة تكييف وتخفيف آثار التغير المناخي قد زادت بشكل كبير طوال السنوات العشرة الأخيرة، طلبت لجنة التراث العالمي في دورتها الأربعين (اسطنبول/اليونسكو، 2016)، من مركز التراث العالمي والهيئات الاستشارية بإجراء مراجعة دورية لوثيقة السياسة وتحديثها، بشكل يضمن توفير أحدث المعارف والتكنولوجيا حول الموضوع للمساعدة على توجيه قرارات وأعمال لجنة التراث العالمي (القرار 7 COM 40، الفقرة 16).
5. ورشة العمل المؤلفة من خبراء دوليين التي أسستها الوكالة الفيدرالية الألمانية للحفظ على الطبيعة ونظمت تعاونها مع ICCROM، ICOMOS، IUCN، ومركز اليونسكو للتراث العالمي، اجتمعت في أكتوبر/تشرين الأول 2017 في مدينة فيلم الألمانية، لمناقشة التحديات التي يمثلها التغير المناخي على الحفاظ على ممتلكات التراث العالمي وإدارتها. وجمع هذا اللقاء معاً الخبراء الدوليين في التراث والتغير المناخي حول مناقشة مراجعة "وثيقة السياسة" عام 2007 وتقديم التوصيات لتوجيه عملية التحديث (أنظر <https://whc.unesco.org/en/news/1736/>)
6. وبناء عليه، أطلق مركز اليونسكو للتراث العالمي مشروع تحديث وثيقة السياسة كي تنظرها لجنة التراث العالمي خلال جلستها الرابعة والأربعين الموسعة وتضمن نشرها على نطاق واسع وتوزيعها على جميع الجهات المعنية. وتلقى هذا المشروع تمويلاً من صندوق هولندا الاستئماني.
7. وأطلقت حملة تشاور واسعة عبر الإنترنت شملت جميع الجهات المعنية باتفاقية التراث العالمي حول موضوع تحديث "وثيقة السياسة" في نهاية شهر ديسمبر/كانون الأول 2019 واستمرت حتى 31 يناير/كانون الثاني 2020. تداولت أسئلة المشاورة بشكل واسع بين الجهات المعنية بالتراث العالمي (أنظر <https://whc.unesco.org/en/news/2074/>). يمكن الحصول على جميع أسئلة المشاورة في <https://whc.unesco.org/document/180635>. جمعت هذه المشاورة 366 مساهمة وتعليق من الأطراف الرئيسية المعنية باتفاقية التراث العالمي حول هذه المسألة الحيوية، والتي سلطت في أغلب الأحيان الضوء على مجموعة من التحديات الهامة التي تعوق تنفيذ وثيقة السياسة 2007 بالشكل الملائم، كما أظهرت بعض الثغرات في الوثيقة، والتي من المقرر معالجتها في النسخة المحدثة (أنظر موجز الإجابات في <https://whc.unesco.org/document/181913>).
8. شكل مركز اليونسكو للتراث العالمي فريق خبراء فني استشاري في مجالات التراث الطبيعي والثقافي، التغير المناخي، ممن يلمون تماماً بعمليات الاتفاقية، وحدد له أهداف مراجعة مسودة وثيقة السياسة المحدثة والموافاة بنتائج الدراسة. وتمت استشارة رؤساء الفرق الانتخابية الستة التابعة لليونسكو ودعوتهم لتعيين ممثلين إقليميين ومراقبين

اثنين ينضمون للفريق الفني الاستشاري. وبالإضافة إلى عمليات التمثيل المختلفة للدول الأعضاء، شملت هذه المجموعة المتوازنة من حيث التمثيل الجغرافي والجنسي ممثلين الكيانات الاستشارية الثلاثة والأمانة.

9. وضع الفريق الفني الاستشاري خارطة طريق واضحة لتقديم وثيقة السياسة المحدثة للجنة التراث العالمي والتقى عدة مرات عبر الإنترنت خلال عام 2020. حدد الفريق الفني الاستشاري خلال هذه الاجتماعات، أهم نقاط وثيقة السياسة المحدثة من حيث الغرض والمجال، وهيكلتها، والطرق التي تضمن تنفيذها بشكل صحيح من قبل كافة الأطراف المعنية بالاتفاقية، وركز انتباهه بشكل خاص على مجموعة من الاحتياجات/الضروريات، ومنها مثلاً أن ترسخ وثيقة السياسة المحدثة نظام التراث العالمي بشكل وثيق، وتضمن في إطار مسؤولية اتفاقية التراث العالمي، الارتباط الواضح بأجندة 2030 للأمم المتحدة، وأهداف التنمية المستدامة، واتفاق باريس وجميع الوثائق الأخرى ذات الصلة بالتراث العالمي، وأن تبرز أهمية التعليم وبناء القدرات، وأن توجه عملها نحو وثيقة السياسة، التي تحدد بوضوح الفاعلين وما لهم من أدوار وما عليهم من مسؤوليات (على مستوى اللجنة، والمستوى القومي ومستوى الموقع).

10. تم عرض وثيقة السياسة المحدثة بشأن العمل المناخي للتراث العالمي على لجنة التراث العالمي في دورتها الرابعة والأربعين الموسعة (فوجو/عبر الإنترنت، 2021)، التي أقرتها وطلبت من مركز اليونسكو للتراث العالمي، بالتشاور مع الهيئات الاستشارية، مراجعتها لتضمين وجهات النظر والتعديلات التي تم التعبير عنها خلال الدورة الرابعة والأربعين الموسعة، واستشارة أعضاء لجنة التراث العالمي، وبشكل خاص بشأن المسائل التالية:

- المبدأ الأساسي للمسؤوليات المشتركة والمتباينة للبلدان وقدرات كل منها (CBDR-RC) الذي يعد من الدعائم الأساسية لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC)،
- محاذاة أعمال التخفيف من آثار التغير المناخي مع مبدأ المسؤولية المشتركة والمتباينة للبلدان وقدرات كل منها والمساهمات المقررة وطنياً والمقبولة بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس، باستثناء القبول على أساس طوعي بحت،
- الحاجة للدعم ومساعدة بناء القدرات، وايضا تشجيع نقل التكنولوجيا والتمويل من الدول النامية للدول الأقل نمواً.

11. كما طلبت لجنة التراث العالمي أيضاً أن يتم إحالة وثيقة السياسة المحدثة للمراجعة والتبني خلال دورة الجمعية العامة الثالثة والعشرين للدول الأعضاء في اتفاقية التراث العالمي، المقرر انعقادها في نوفمبر/تشرين الثاني 2021 (القرار 44 COM 7C).

ثانياً ملخص تعليقات أعضاء لجنة التراث العالمي

12. بموجب الخطاب الدوري رقم CL/WHC-21/03 بتاريخ 4 أغسطس/آب 2021، دُعيت الدول الأعضاء في لجنة التراث العالمي للمد بالمدخلات والاقتراحات المحددة بشأن النقاط الثلاثة المثارة في القرار 44 COM 7C، قبل 15 سبتمبر/أيلول 2021، لمركز اليونسكو للتراث العالمي. وتم إرسال خطاب تذكير لأعضاء اللجنة في 2 سبتمبر/أيلول 2021.

13. وفي نهاية الموعد المقرر، أي 15 سبتمبر/أيلول 2021، مدت ثمانين دول أعضاء بتعليقاتها حول المسائل المشار إليه أعلاه، وأيضاً بتعليقات عامة أو أكثر تحديداً، حول وثيقة السياسة وخاصة غرضها ومجالها، وتنفيذها، ومراجعتها وأمثلة لأفضل الممارسات، والإدارة والإشراف على ممتلكات التراث العالمي، من بين مسائل أخرى. ومُنحت مدخلات محددة في شكل تعديلات على مسودة وثيقة السياسة. تم جمع جميع التعليقات والمدخلات وإدراجها في الوثيقة رقم WHC/21/23.GA/INF.11 (مع إشارة للدولة العضو التي قدمتها)، مقترنة ببرد مركز اليونسكو للتراث العالمي والهيئات الاستشارية لتوجيه المناقشة أثناء الجمعية العامة. تعرض الفقرات التالية ملخصاً للتعليقات التي وردت حول المسائل المتنوعة:

مبدأ المسؤولية المشتركة والمتباينة للبلدان وقدرات كل منها (CBDR-RC)

14. بينما توافق الدول الأعضاء بشكل عام على أن مبدأ المسؤولية المشتركة والمتباينة للبلدان وقدرات كل منها يشكل محورا أساسيا في النظام البيئي الدولي، إلا أن بعضها تُذكر بأنه أحد مبادئ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC)، غير أنه لا يشكل جزءاً من اتفاق باريس، وبالتالي فأى إحالة لمبدأ المسؤولية في وثيقة السياسة ينبغي أن ينحصر حتماً على أعمال التخفيف (المساهمات المقررة وطنياً - NDCs) في سياق اتفاق باريس وينبغي ألا يحال إليه بشكل أوسع فيما يتعلق باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ولا أن يُربط بالمسائل الأخرى، مثل التكيف أو التمويل.

15. ومن ناحية أخرى، تمت الإشارة أن جميع الدول الأعضاء في اتفاقية التراث العالمي متساوية من حيث مسؤولية إدارة وصون ممتلكات التراث العالمي التي تقع على أراضيها، وبما أن أحكام التوجيهات التشغيلية تنطبق بالمساواة على جميع الأعضاء، فلا ينبغي إدراج إحالة خاصة لمبدأ المسؤوليات المشتركة والمتباينة للبلدان وقدرات كل منها في وثيقة السياسة.

16. تم التعبير عن اقتراحات محددة لإدراج مبدأ المسؤوليات المشتركة والمتباينة للبلدان وقدرات كل منها كجزء من الأسس التوجيهية لتبني نهج وقائي يهدف لتخفيف المخاطر المقترنة بالتغير المناخي ونشر الشراكة العالمية، والاحتواء والتضامن، في القسم 1-ج من وثيقة السياسة.

محاذاة أعمال التخفيف من آثار التغير المناخي مع مبدأ المسؤوليات المشتركة والمتباينة للبلدان وقدرات كل منها والمساهمات المقررة وطنياً والمقبولة بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس، باستثناء القبول على أساس طوعي بحت،

17. ذكرت إحدى الدول الأعضاء بأهمية التأكيد على أن مسودة وثيقة السياسة المحدثة تمت ضمن اعتراف تام بمبادئ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس، ومن منطلق وضعها المركزي كمنتدى متميز لمناقشة المسائل الدولية المتعلقة بالمناخ.

18. ومع ذلك فهناك وجهات نظر متباينة فيما يتعلق بالاعتراف باتفاق باريس كاتفاق مستقل قانوناً. وفي بعض المساهمات، حظيت الإحالات الحديثة إلى اتفاق باريس كاتفاق مستقل في وثيقة السياسة بالرضا ولم تكن موضوعاً للتعديل، بينما اقترحت أخرى مزيد من الإيضاح اللغوي بشأن اتفاق باريس، مثل "الذي تم تبنيه بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ" أو "اتفاق باريس الخاص باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ".

19. أما فيما يتعلق بمحاذاة أعمال تخفيف التغير المناخي وفق مبدأ المسؤوليات المشتركة والمتباينة للبلدان وقدرات كل منها والمساهمات المقررة وطنياً، كان من رأي بعض أعضاء اللجنة المساهمين بأن إحالة لمبدأ المسؤوليات في وثيقة السياسة يجب أن ينحصر حتماً على أعمال التخفيف (المساهمات المقررة وطنياً) في سياق اتفاق باريس.

20. وتم التعبير عن اقتراحات محددة في هذا الصدد، وبشكل خاص كجزء من الهدف الثالث للعمل المناخي للتراث العالمي (التخفيف المناخي) في القسم 2-ب من وثيقة السياسة.

الحاجة للدعم ومساعدة بناء القدرات، وأيضاً تشجيع نقل التكنولوجيا والتمويل من الدول النامية للدول الأقل نمواً.

21. أثارت هذه النقطة العديد من التعليقات والمدخلات من جانب أعضاء اللجنة المساهمين، وأبرزت الحاجة لهذا الدعم والمساعدة في بناء القدرات، وتشجيع نقل التكنولوجيا والتمويل من البلدان النامية إلى البلدان الأقل نمواً وضرورة التركيز على هذا الجانب في وثيقة السياسة.

22. رغم ذلك، وبينما ذكر بعض المساهمين بأنه "بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس الخاص بها"، يُعد هذا الشرط واجب على البلدان النامية تجاه البلدان الأقل نمواً، إلا أن البعض الآخر عبر عن عدم رغبته في إثارة هذا السياق في مبدأ المسؤوليات المشتركة والمتباينة للبلدان وقدرات كل منها (CBDR-RC).

23. وأيد بعض المساهمين فكرة منح دور القيادة للبلدان النامية في توفير وحشد الموارد المالية لدعم الدول الأقل نمواً، والتركيز بشكل خاص على الدول الجزرية الصغيرة النامية (SIDS) وأقل الدول نمواً (LDCs) باعتبارها الأكثر هشاشة، في القسم المالي من توفير ظروف تنفيذ وثيقة السياسة (القسم 3-أ).

24. كما قدم المساهمون اقتراحات ملموسة أخرى كجزء من المبادئ التوجيهية لتشجيع الشراكة العالمية، والاحتواء والتضامن (القسم 1-ج) وبموجب الهدف الرابع للعمل المناخي للتراث العالمي (مشاركة المعرفة، بناء القدرات والوعي) في القسم 2-ب. علاوة على ذلك، تم اقتراح نقل مباشر من المادة 11 لاتفاق باريس حول بناء القدرات كإضافة للقسم 11 د-4 المخصص لمشاركة المعرفة وبناء القدرات والوعي.

تعليقات أخرى

25. فيما يتعلق بغرض ومجال وثيقة السياسة، تم التذكير بضرورة استمرار التركيز على المحافظة على القيمة العالمية الاستثنائية وما يمكن أن يلعبه التراث العالمي من دور، ليس فقط في إدارة آثار التغير المناخي على التراث العالمي بل أيضاً في تخفيف التغير المناخي. كما تم التذكير أيضاً بأن وثيقة السياسة لا ينبغي أن تتعدى على ولاية الاتفاقيات الأخرى. من هذا المنطلق، تم اقتراح حذف كل نص في وثيقة السياسة يمكن أن يُفهم بأنه يضع معياراً لتقييم جهود الدول الأعضاء في خفض الانبعاثات (مثلاً، الهدف الثاني للعمل المناخي للتراث العالمي (حول تخفيف المناخ) في القسم 2-ب، من شأنه أن يتجاوز ولاية اليونسكو، حيث أنه يطالب الدول الأعضاء "بوضع إطار عمل متين لتكييف المناخ الوطني" وبالتالي ينبغي تعديله لكي يغطي فقط المواقع الثقافية والتاريخية). كما اقترح أيضاً إبراز دور المحميات الطبيعية في تكييف وتخفيف والتكيف مع آثار التغير المناخي ونشر كافة خدمات النظام الإيكولوجي التي

تقدمها. وشدد أحد المساهمين على ضرورة تقديم وثيقة السياسة إطار عمل متجه نحو السياسة كحسيلة طوعية، واقتراح تعديل في هذا الصدد على القسم 1-ب تحت عنوان الغرض والمجال.

26. كما أشير مرارا في المساهمات للحاجة لأن تصبح ممتلكات التراث العالمي نماذج للممارسات البيئية الجيدة، وخاصة من خلال استخدام التكنولوجيات الرفيعة بالبيئة وقليلة الانبعاثات. وجاءت توصية بإضافة عبارة "الممارسات الجيدة"، سواء كملحق إضافي رقم 5 أو كقسم منفصل ضمن الملاحق 2، و3، و4.

27. فيما يتعلق بانبعاثات غازات الاحتباس الحراري (GHG)، لفت أحد المساهمين الانتباه إلى الإحالة إلى مختلف مصادر انبعاثات غازات الاحتباس الحراري (مثل إزالة الغابات في الفقرة 3)، وطلب حذف هذا الجزء أو إضافة جميع مصادر انبعاثات غازات الاحتباس الحراري. إضافة إلى ذلك، تم الاقتراح بأن يُستبدل هدف "صفر انبعاثات" بـ"انبعاثات غازات الاحتباس الحراري المنخفضة".

28. وعبر المساهمون عن وجهات نظر متباينة حول مسألة المعرفة المحلية والممارسة التقليدية: فبينما أيد البعض الرأي القائل بأن "المعرفة المحلية والفتنة والممارسة التقليدية تمثل نظام معرفة مختلف وهي مصدر حيوي للمعلومات والتعريف بخيارات التخفيف والتكيف اللازمة لإعداد المجتمعات لمواجهة مخاطر المناخ المقبلة"، أراد آخرون حذف الإشارة إلى المعرفة التقليدية وعلم السكان الأصليين كتكنولوجيا متعلقة بالمناخ ذات صلة بالعمل المناخي المعاصر، ضمن القسم 2-أ (توفير الظروف - الابتكارات التكنولوجية).

29. ظهرت أيضا آراء متباينة حول مسألة تسجيل الممتلكات في قائمة التراث العالمي المههدد بسبب الآثار المتعلقة بالتغير المناخي. من ناحية، طلب بعضهم ضمان حل "المسائل الهامة المتعلقة بالقانون والتفسير التي أثارها التغير المناخي في سياق الاتفاقية" و"التعبير الواضح في التوجيهات التشغيلية"، وأن "أي فرار متعلق بهذه المسائل يجب تأجيله إلى أن نمد جميع الدول الأعضاء بالوضوح والتأكيد اللازمين". وتم اقتراح إضافات في هذا الصدد على القسم 2-ج (إطار العمل القانوني). ومن ناحية أخرى، تم التذكير بأن "الأحكام القانونية للتوجيهات التشغيلية واضحة وينبغي أخذها في الاعتبار عند تضمين المواقع في قائمة المواقع المههددة لأسباب راجعة للمناخ".

30. وشدد بعض المساهمين على مسألة تنفيذ وثيقة السياسة بعد تبنيها، وطالبوا بوضع مؤشرات خاصة لكل هدف للعمل المناخي للتراث العالمي في تحديد التغير المناخي، واقتروا أن تصبح هذه الوثيقة للسياسة جزء من السياسات الوطنية للمعالجة والتكيف مع التغيرات المناخية وضمن تنفيذها فيما يتعلق بالمواقع التاريخية والثقافية. واقتراح تحديث خطط إدارة موقع التراث العالمي لتقديم مقترح عام للتغير المناخي كوسيلة لتسهيل الإشراف المنتظم على تنفيذ وثيقة السياسة.

31. وأخيراً، تمت الإشارة أيضا إلى وثيقة السياسة فيما قدم من مساهمات، والتشديد على الحاجة إلى وضع خطة لمراجعة وثيقة السياسة وتحديثها دورياً، من منطلق فكرة أن ممتلكات التراث العالمي تتأثر بالتطورات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية فضلاً عن تأثيرها بالتغير المناخي.

أ. مشروع القرار

مشروع القرار رقم: 11 GA 23

إن الجمعية العامة،

1. وقد درست الوثيقتين WHC/21/23.GA/11 و WHC/21/23.GA/INF.11،
2. إذ تُذكر بالقرارات رقم 7 COM 40، 7 COM 41، 7 COM 42، 7.2 COM 43، 7C COM 44، التي تم تبنيها على التوالي خلال دورات لجنة التراث العالمي الأربعين (اسطنبول/يونيسكو، 2016)، والحادية والأربعين (منامة، 2018)، والثالثة والأربعين (باكو، 2019)، الدورة الرابعة والأربعين الموسعة (فوجو/عبر الإنترنت، 2021)،
3. تتقدم بالشكر إلى الدولة العضو، هولندا لتمويلها مشروع تحديث وثيقة السياسة 2007 حول آثار التغير المناخي على ممتلكات التراث العالمي، وتعبير عن امتنانها لجميع الأطراف المعنية باتفاقية التراث العالمي التي ساهمت في هذه العملية،
4. وتلاحظ المناقشة حول هذا الموضوع التي دارت خلال الدورة الرابعة والأربعين الموسعة للجنة التراث العالمي (فوجو/عبر الإنترنت 2021)، وكذلك التعليقات التي عبر عنها أعضاء اللجنة حول هذه المسودة من خلال عملية الاستشارة المكتوبة،

5. وتلاحظ أن لجنة التراث العالمي قد صادقت على مسودة "وثيقة السياسة بشأن العمل المناخي للتراث العالمي"، في صيغتها الواردة في الملحق 1 من الوثيقة WHC/21/44.COM/7C، خلال دورتها الرابعة والأربعين الموسعة (فوجو/عبر الإنترنت 2021)،
6. تتبنى "وثيقة السياسة بشأن العمل المناخي للتراث العالمي" المنقحة، الواردة في الوثيقة WHC/21/23.GA/INF.11،
7. وتشجع الدول الأعضاء، ومركز التراث العالمي، والهيئات الاستشارية والمراكز من الفئة الثانية المتصلة بالتراث العالمي على نشر "وثيقة السياسة بشأن العمل المناخي للتراث العالمي" على نطاق واسع بشتى الوسائل المناسبة على مجتمع التراث العالمي والجمهور الواسع، بما في ذلك باللغات المحلية، وتشجيع تنفيذها،
8. وتذكر لجنة التراث العالمي لمركز التراث العالمي، معاً بجانب الهيئات الاستشارية، وضمن الموارد المتاحة:
 - أ- إعداد الاقتراحات بالتغييرات المحددة على التوجيهات التشغيلية اللازمة لترجمة مبادئ وثيقة السياسة هذه إلى إجراءات عملية، وتنمية مبادرات التعليم وبناء القدرات التي تسمح بتنفيذ وثيقة السياسة على نطاق واسع،
 - ب- النظر في إعداد وثيقة توجيهية لتسهيل التنفيذ الفعلي، ودعم الأعمال والأهداف المحددة في وثيقة السياسة، والتي يمكن أن تشمل المؤشرات وأدوات القياس لتقييم وتبليغ التقدم نحو تحقيق أهداف العمل المناخي للتراث العالمي،
9. تدعو الدول الأعضاء لدعم الأنشطة المنوه عنها أعلاه من خلال التمويل خارج الميزانية،
10. وتوصي الدول الأعضاء بالاتفاقية وجميع الأطراف المعنية بتضمين الأعمال التي تهدف إلى تخفيف التغير المناخي والتكيف في سياسات الاستعداد للمخاطر وخطط العمل، بحيث تحمي صون القيمة العالمية الاستثنائية لمواقع التراث العالمي، بما يتفق مع "وثيقة السياسة بشأن العمل المناخي للتراث العالمي"،
11. وتوصي أيضاً المراكز من الفئة الثانية المتصلة بالتراث العالمي ومديري اليونسكو بأن يضعوا موضع الأولوية المسائل ذات الصلة بتنفيذ "وثيقة السياسة بشأن العمل المناخي للتراث العالمي" ضمن مبادراتهم الخاصة ببناء القدرة والبحث،
12. وتطلب من مركز التراث العالمي أن يقدم للجمعية العامة، في دورتها الخامسة والعشرين، تقريراً حول ما تم إحرازه من تقدم في تنفيذ وثيقة السياسة والأحكام السابقة.